

جيبوتي

عرض عام لجيبوتي

- عدد السكان 859700 (2012)
- نمو إجمالي الناتج المحلي 5.1% (2007)
- معدل التضخم 7.9% (2012)

جيبوتي بلد صغير يعيش أكثر من 40 في المائة من سكانه في فقر مدقع. وهو بلد لا يتمتع بالكثير من الموارد الطبيعية ولا يتمتع بوفرة في الأراضي الزراعية أو الأمطار أو المياه.

السياق

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في جيبوتي أقل من 1000 كيلومتر مربع (0.04 في المائة من إجمالي المساحة التي تبلغ 23200 كيلومتر مربع) وتتساقط فيها أمطار سنوية بمعدل 13 سنتمتر في المتوسط، وبذلك فإن البلاد تواجه عجزاً مزمناً في الغذاء وتعتمد تماماً على الواردات في تلبية احتياجات السكان الغذائية. وعلى ذلك فإن جيبوتي شديدة التعرض للصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف. ويعتمد اقتصادها على التمويل الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقواعد العسكرية الأجنبية، وما يقدمه ميناؤها من خدمات تعتمد على موقعها الاستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وحقيقة أن أثيوبيا هي طريق الصادرات والواردات الرئيسي.

الإستراتيجية

سيتم تدشين استراتيجية شراكة قطرية جديدة للسنوات 2014-2017. وهذه هي أول استراتيجية لمجموعة البنك الدولي من هذا النوع تمزج بين موارد وخبرات المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتعتمد الاستراتيجية على خطة حكومة جيبوتي الإنمائية حتى عام 2035. والهدف الرئيسي منها هو مساندة رؤية الحكومة الخاصة بالحد من الفقر المدقع وبناء أساس نمو يشترك الجميع في جني ثماره بالاستفادة من الإمكانيات البشرية والاقتصادية للبلاد. وتعتمد الاستراتيجية على ركيزتين اثنتين - الحد من أوجه الضعف وتدعيم بيئة الأعمال - مع التركيز على التدعيم المؤسسي والمساواة بين الجنسين في الموضوعات المتقاطعة.

ويقدم البنك الدولي المساعدة والتمويل لجيبوتي عبر المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك لتمويل أشد بلدان العالم فقراً. وتتألفحافظة مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية في جيبوتي من سبعة مشاريع صافي قيمة ارتباطاتها حوالي 57 مليون دولار،

ويبلغ الرصيد غير المدفوع حوالي 39 مليون دولار. وتركز حافظة المشاريع الحالية على شبكات الأمان الاجتماعي والطاقة وتنمية المجتمعات الريفية وتقليص الفقر في المناطق الحضرية والصحة والتعليم. وتواصل فرق البنك الدولي تعبئة المساعدات من الجهات المانحة من خلال الصناديق الاستثنائية لتكملة الموارد المحدودة التي تخصصها المؤسسة الدولية للتنمية لصالح جيبوتي.

ويُعد البنك الدولي المساند الرئيسي والأكبر لقطاع الصحة وبرنامج مكافحة الإيدز والملاريا والسل منذ عام 2001، وذلك من خلال مشروعين هما: مشروع تطوير قطاع الصحة وتمويل المتابعة الإضافي بمبلغ 22 مليون دولار والذي تم إغلاقه في يونيو/حزيران 2012، ومشروع مكافحة الإيدز والسل والملاريا بمبلغ 12 مليون دولار والذي تم إغلاقه عام 2008. وفي أبريل/نيسان 2013، تمت الموافقة على مشروع جديد يموله البنك لتحسين أداء قطاع الصحة بتكلفة 7 ملايين دولار. ويهدف المشروع إلى تحسين الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الجيدة لبرامج صحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض المعدية.

وفي يونيو/حزيران 2013، وافق البنك على مشروع لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية بتكلفة 6 ملايين دولار. وسيساند المشروع جيبوتي في تقييم الجدوى التجارية لموارد الطاقة الحرارية الأرضية في فيالي كلديرا داخل منطقة بحيرة عسل. وهذه هي المرحلة الأولى من عملية مؤلفة من خطوتين لتطوير القدرات المحلية لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية، والتي يمكنها مساعدة جيبوتي على تلبية الطلب بالكامل في أوقات الذروة وتخفيف الاعتماد على واردات الطاقة وخفض تكاليف الإنتاج الأخرى بنسبة 70 في المائة. وسيؤدي مشروع الطاقة النظيفة أيضاً إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتوفير بيئة أصح للبشر.

وفي سياق استراتيجية الشراكة القطرية الجديدة، سيتعاون كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على تنفيذ مشروع جديد يهدف إلى تدعيم إدارة مشروع تنمية القطاع الخاص والذي يهدف إلى: تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية عبر إنشاء صندوق ضمان وتحديث أنظمة الدفع، وإصلاح القضاء فيما يتعلق بتسوية النزاعات التجارية، ومساندة إصلاحات بيئة الأعمال في المجالات الرئيسية التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. وستساند مبادرات المؤسساتين التكامل الإقليمي بتدعيم التجارة عبر الحدود بتوفير المساعدة الفنية لتحسين جودة الخدمات وتوقيتها وإنشاء مجمع خدمات لتأسيس الشركات. وستفيد جيبوتي أيضاً من ضمانة بقيمة 427 مليون دولار مقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من أجل إعداد مشروع مرفأ الحاويات في دورالي وتصميمه وإنشائه وإدارته وتشغيله وصيانته.

النتائج

يقدم البنك الدولي المساندة لجيبوتي منذ 33 عاماً في مختلف القطاعات. وتشمل النتائج المختارة ما يلي:

التعليم: ساند مشروع دعم التعليم الابتدائي، الذي تم إغلاقه مؤخراً، خطة العمل الثانية للتعليم في جيبوتي من خلال زيادة تكافؤ فرص الحصول على التعليم الابتدائي وتوفير المعدات والتجهيزات والمواد والكتب المدرسية اللازمة لتعليم الأطفال. وأسفرت هذه الإجراءات التدخلية عن زيادة نسبة قيد التلاميذ، لاسيما بين البنات. وقد تحققت إنجازات من بينها: زاد عدد المستفيدين في المواقع المختارة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2013 ليصل إلى 2950 طالباً؛ ارتفعت نسبة البنات

إلى البنين من 0.55 إلى 0.88؛ تدريب 120 من مديري المدارس على استخدام أداة تجريبية لرصد جودة إدارة المدارس؛ دعم طباعة الكتب المدرسية حيث قامت وزارة التعليم، بين عامي 2010 و2012، بطباعة ما مجموعه 50 ألف كتاب مدرسي لمرحلة التعليم الأساسي، وهو ما ساهم في زيادة النسبة المئوية للتلاميذ المتاح لهم الحصول على الكتب المدرسية إلى 96 في المائة.

الرعاية الصحية: في مجال صحة الأطفال والصحة النفاسية، ساهم مشروع الرعاية الصحية الممول من المؤسسة الدولية للتنمية والذي تم إغلاقه مؤخراً في خفض معدل وفيات الأمهات من 546 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي عام 2002 إلى 383 حالة وفاة عام 2012. وانخفض كذلك معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 124 وفاة لكل ألف مولود حي عام 2002 إلى 68 وفاة عام 2012. ووصل معدل الولادات التي تتم بمساعدة طبية متخصصة إلى 87 في المائة عام 2012 مقابل 40 في المائة عام 2002، وزادت نسبة الأطفال دون 12 شهراً الذين تم تطعيمهم ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس من 45 في المائة عام 2002 إلى 93 في المائة عام 2012. كما انخفض معدل انتشار الإيدز بين الشباب الحوامل (من سن 15 إلى 24 عاماً) إلى 1.4 في المائة عام 2010 مقابل 2.9 في المائة عام 2002. بالإضافة إلى ذلك، زاد إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمعهد العالي للعلوم الصحية إلى 1098 طالباً عام 2012 مقارنةً مع 515 طالباً عام 2008.

الحماية الاجتماعية: يساند البنك الدولي جيبوتي حالياً في بناء نظام لشبكات الأمان الاجتماعي المنتجة. ويمثل مشروع شبكات الأمان الاجتماعي المبتكر، الذي يوفر فرص عمل قصيرة الأجل في الأشغال المجتمعية كثيفة العمالة ويدعم تحسين ممارسات التغذية بين الأمهات الحوامل/المرضعات والأطفال قبل سن الدراسة، محوراً أساسياً في الإستراتيجية الحكومية لشبكات الأمان الاجتماعي. وقد غطي هذا المشروع، الممول بمنحة جارية ويتم توسيع نطاقه بتمويل من نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، حتى الآن أكثر من 4500 امرأة وطفل شاركوا في برنامج التغذية ووفر حوالي 125 ألف يوم عمل في أشغال قصيرة الأجل. وعلى مستوى المشروع، تم وضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة يغطي التغذية، وكذلك مكوّن التشغيل المؤقت، لضمان كفاءة تنفيذ مشروع شبكات الأمان الاجتماعي في جيبوتي. وأما على المستوى الوطني، يدعم المشروع إعداد نظام وطني لبطاقات الهوية وإنشاء سجل فريد، أي قاعدة بيانات تحتوي على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية/الديموغرافية للسكان ليتسنى استهداف أشد الناس احتياجاً وتوجيه الموارد لهم بشفافية.

التنمية الحضرية: يتمتع البنك الدولي بتاريخ طويل في مساندة التنمية الحضرية في جيبوتي يرجع إلى عام 1984. ويُعتبر مشروع الحد من عدد الفقراء في المناطق الحضرية في جيبوتي مشروعاً ابتكارياً في نهج المزدوج: اقتران استثمارات البنية التحتية بالأنشطة الاجتماعية والدعم المؤسسي. وتشمل الإنجازات التي حققها المشروع حتى الآن: تحسين الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات المجتمعية من خلال إنشاء 4 طرق رئيسية، توفير 15 ألف يوم عمل في أشغال قصيرة الأجل، زيادة بناء قدرات المؤسسات المختارة من خلال إنشاء نظام لإدارة المالية والمخزون وتمويل المخطط الرئيسي للمدينة.

آخر تاريخ للتحديث: مارس/آذار 2014